الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

تعميم إعداد مشروع قانون المـــالية 2024

يوليو 2023

وزارة المالية
Ministère des Finances

الوزير
Le Ministre

انواكشوط في: 31 JUIL 2023
Nouakchott le:

الرقم: 00008/23
Numéro:

تعميم رقـــم 00008/23 /م ع م/ و م

السادة والسيدات الوزراء،
السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء "تآزر"
السيدة مفوضة الأمن الغذائي،
السيد مفوض حقوق الانسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني،

الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024

يهدف هذا التعميم إلى تحديد التوجهات العامة التي ينبغي أن تحكم مسار اعداد مشروع قانون المالية للعام 2024، و لعرض السياق (الوطني والدولي) وآفاق الاقتصاد الكلي، وحصيلة الإصلاحات الرئيسة المتخذة في مجال تسيير المالية العامة، ووضع الإرشادات الفنية الضرورية لصياغة المقترحات الأولية لميزانيات الوزارات وإعداد الوثائق الميزانوية.

I. التوجيهات العامة

إن التوجيهات العامة التي ينبني عليها اعداد مشروع قانون المالية لعام 2024 تندرج في إطار متابعة تنفيذ برنامج "تعهداتي" لفخامة رئيس الجمهورية وخطة العمل الخماسية 2021-2025 لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وتترجم بجلاء أولويات السياسات العامة

المُضمنة في إعلان السياسة العامة للحكومة، يمثل هذا الاطار الاستراتيجي الذي يحدد رؤية الحكومة الهادفة إلى وضع البلاد على طريق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العادلة والأكثر شمولاً، وإلى ترسيخ دولة القانون، وبناء اقتصاد مرن متنوع وتنمية رأس المال البشري.

وفي انتظار اكتمال برنامج أولوياتي الموسع نهاية هذا العام، ستتزامن ميزانية 2024 مع نهاية برنامج "تعهداتي". ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يأخذ إعداد هذه الميزانية في الحسبان حالة تنفيذ الأنشطة التي تم التعهد بها في إطار هذا البرنامج. و عليه فإنه يتعين على الوزارات الفنية القيام بتحليل تنفيذ ميزانيتاها لسنة 2023 بغية استخلاص الدروس الضرورية لتحسين إعداد مقترحاتها لعام 2024.

II. السياق الاقتصادي الدولي والوطني

1. السياق الدولي

يتسم السياق الدولي أساسا بإرتفاع حاد في التضخم، واضطرابات في القطاع المالي، فضلاً عن مستوى المديونية الذي لا يزال مرتفعاً؛ مما يحد من قدرة السلطات المالية على مواجهة التحديات الجديدة.
وحسب توقعات الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي (يوليو 2023)، من المتوقع أن يسجل نشاط الاقتصاد العالمي تباطؤا من 3.5% عام 2022 إلى 3% لعامي 2023 و2024، إذ لا يزال ارتفاع أسعار الفائدة المركزية للبنوك المركزية لكبح التضخم، يلقي بثقله على النشاط الاقتصادي.

و من المتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة تباطؤًا ملحوظًا، مسجلة معدل نمو يتراوح ما بين 2.7% في العام 2022 إلى 1.5% في عام 2023 ليصل 1.4% في عام 2024.
و تأتي هذه التوقعات المتدنية للاقتصادات المتطورة نتيجة لاعتماد الإجراءات الصارمة والضرورية لكبح التضخم، وتداعيات التدهور الأخير في الأوضاع المالية، مع استمرار الحرب في أوكرانيا، والتجزئة الجيواقتصادية المتزايدة.

في الولايات المتحدة مثلا، من المتوقع أن يؤدي تقييد الأوضاع النقدية والمالية إلى إبطاء النمو بمعدل 2.1% في عام 2022 إلى 1.8% في عام 2023 و1% في عام 2024، مقابل مستوى ثابت

قدره 5.7% في عام 2021. وسيسجل التباطؤ الأكثر وضوحًا في منطقة اليورو، التي ستبقى اقتصاداتها تحت تأثير أزمة الطاقة الناجمة عن الصراع في أوكرانيا. الشيء الذي أدى إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة من 5.3% في عام 2021 إلى 3.5% في عام 2022، قبل أن يتراجع إلى 0.9% في عام 2023. وبالنسبة لعام 2024، يُتوقع أن يبدأ اقتصاد منطقة اليورو في التعافي من جديد مسجلا نسبة نمو تصل 1.5%.

أما على مستوى مجموعة البلدان الناشئة والنامية، فإنه من المتوقع أن يُستأنف النشاط الاقتصادي في الصين، مسجلا نمو قدره 5.2% في عام 2023 و4.5% في عام 2024، مقابل 3 % في عام 2022.

وبشكل عام، وصل النمو في إفريقيا جنوب الصحراء 3.9% في عام 2022 و 3.5% في عام 2023 قبل أن يسجل قفزة بنحو 4.1% في 2024. مدفوعًا بشكل أساسي بديناميكية اقتصادات دول جنوب الصحراء.
و سينخفض معدل التضخم العالمي من 8.7% في عام 2022 إلى 7% في عام 2023، تحت تأثير انخفاض أسعار السلع الأساسية (الغذاء والطاقة). ومع ذلك، فليس من المتوقع أن يعود التضخم في معظم البلدان إلى مستواه المتوقع قبل العام 2025.
في عام 2022، ظلت ديناميكية التجارة العالمية تسجل نموا بنسبة 5.2%، على الرغم من تراجعها في الربع الرابع. ومن المتوقع أن يكون نمو حجم التجارة العالمية أبطأ من المتوقع في عام 2023 ليصل إلى 2% فقط ، قبل أن ينتعش ليصل إلى 3.7% في عام 2024.

ومع ذلك، فإن هذه التوقعات تبقى مشوبة بمستوى كبير من الريبة بسبب وجود مخاطر سلبية كبيرة لحصول بعض التوترات الجيوسياسية المتزايدة، وانعدام الأمن الغذائي العالمي، واحتمال حدوث تداعيات غير متوقعة لتشديد السياسة النقدية، وكذا ارتفاع مستويات الدين.

2. السياق السياسي الاقتصادي والوطني

لعلى المستوى الوطني، يأتي اعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024، في سياق يتميز بمناخ سياسي هادئ ساهم في تنظيم انتخابات تشريعية وإقليمية وبلدية حرة وشاملة وشفافة في مايو 2023 بمشاركة جميع التشكيلات السياسية.

على الصعيد الاقتصادي، أتاح تنفيذ برنامج "تعهداتي" وبرنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو وتحسين العرض الاجتماعي وخلق آلاف فرص العمل، وتنمية الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.
في مجال تسيير الاقتصاد الكلي، أسفرت الإصلاحات التي أجريت عن نتائج مشجعة. وبعد ركود بنسبة (-0.6%) في عام 2020، في أعقاب وباء كوفيد-19، تعافى النشاط الاقتصادي الوطني في عام 2021 مسجلا نموا قدره 2.3% تعززبشكل ملحوظ في عام 2022.

وتشير التقديرات الأولية إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي الذي سيبقى في حدود 4.3%، قبل أن يرتفع إلى 5.7% في عام 2024. إن التباطؤ الاقتصادي في عام 2023 ناتج عن عدة عوامل من بينها إرتفاع مستوى الأسعار والسياق الجيوسياسي وتأثيرات تغيير المناخ على التنوع البيولوجي البحري والبري.

و بلغ معدل التضخم، بناء على الانزلاق السنوي 5.1% في يونيو 2023، مقابل 10.3% في يناير، بسبب التراجع الملحوظ في أسعار السلع الأولية خاصة في الأشهر الأخيرة.
وانعكاسا للإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية لامتصاص فائض السيولة) خصوصا اصدار سندات الخزينة والصكوك الإسلامية(.
و ظل رصيد الميزانية على مسار إيجابي في عامي 2020 و2021 قبل أن يشهد تراجعا ا طفيفا في عام 2022، إثر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الرامية إلى تخفيف تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، على الشرائح الضعيفة من السكان، ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية بين عامي 2023 و2024، (باستثناء النفط والهبات) من 6.4% إلى 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي.
فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، فإن فتح الاعتمادات الميزانوية اعتبارًا من شهر يناير، ولأول مرة في تاريخ بلدنا، قد ساهم في تحسين مستوى الالتزامات الميزانوية المنفذة الذي بلغ حوالي 43 % في نهاية يوليو 2023، مقابل 35% و32% سُجلت في نفس الفترة على التوالي 2022 و2021.

كما يتميز العام 2023 أيضًا بموافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على برنامج اقتصادي ومالي جديد 2023-2025 خاص ببلادنا، في إطار التسهيل الائتماني الموسع آلية التسهيل الائتماني الموسع. يهدف هذا البرنامج الجديد إلى دعم تعافي النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. كما يهدف إلى تسهيل تنمية رأس المال البشري بغية النفاذ إلى

الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من الفقر وتحسين الحكامة، تماشيا مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.
وتتمثل أهداف الاقتصاد الكلي الرئيسية للفترة فيما يلي: (1) تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ حوالي 5.5% بمعدل سنوي خلال هذه الفترة؛ (2) حصر معدل التضخم عند 5% في نهاية عام 2025؛ (3) خفض عجز الموازنة الأولي من 4.7% إلى 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2023 و2025؛ (4) زيادة إجمالي الاحتياطيات الرسمية من العملة الصعبة إلى ما يقارب 5.3 أشهر من الواردات.

III. الاصلاحات الميزانوية الرئيسية

انطلقت موريتانيا بحزم في السنوات الأخيرة على طريق النمو القوي والشامل وكذلك التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنفيذ عدد من الإصلاحات. من بينها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، الصادرة في 2018.
من خلال هذا القانون، يتم إدخل ثقافة التسيير المعتمد على النتائج في مجال التسيير، من خلال البرمجة متعددة السنوات لإيرادات الميزانية ونفقاتها، وكذاالكفاءة والمساواة في تخصيص الموارد العامة، والشفافية في تسيير المالية العامة، ونفاذ المواطنين إلى الخدمات العامة الجيدة، والتركيز على مسؤولية المسيرين في الإنفاق العام، جنبًا إلى جنب مع الالتزام بالإبلاغ عن تسيير الأملاك العامة. في هذا السياق، تم البدء في الإصلاحات الرئيسة المتعلقة بما يلي:

1. البرمجة الميزانوية متعددة السنوات

يحدد المرسوم التنفيذي للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية رقم 2019-196/ وأ / وإ ص/ وم الصادر بتاريخ 14 اكتوبر 2019 المحدد للإجراءات والجدول الزمني لبرمجة الميزانوية.

فيما يتعلق بالبرمجة متعددة السنوات، تمت صياغة وثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط، 2023-2025 الصادرة في عام 2022، وكانت بمثابة الأساس لإعداد قانون المالية لعام 2023. تم تحديثها هذا العام لتشمل السنوات الثلاثة المقبلة (2024 - 2026)، لمراعاة تطور الاقتصاد الكلي وسياق الميزانية ولتكون بمثابة أساس لإعداد ميزانية 2024.

وعليه، فإن وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى، تعرض كذلك توجهات السياسة المالية العامة والأولويات الميزانوية على المدى المتوسط. وفقًا لبنود القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، و تعرض هذه الوثيقة كذلك التطورات الأخيرة (على مدى السنوات الثلاث الماضية) لمجاميع الاقتصاد الكلي الميزانوية بالإضافة إلى التوقعات لحساب السنوات الثلاث القادمة. وتهدف إلى ضمان تناسق ومواءمة ميزانية الدولة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك)، ولتعزيز الانضباط والاستدامة الميزانوية للسياسات العامة، بما يتماشى مع إطار الاقتصاد الكلي والميزانوي للدولة وتطوير كفاءة موارد القطاعات البينية، ويضمن قدرة أفضل على التنبؤ بالميزانية بالنسبة للمسيرين.

تتكون وثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط، من جزءين: الإطار الميزانوي متوسط المدى، والإطار العام للنفقات متوسطة المدى. حيث يبرز الإطار الميزانوي متوسط المدى على مدى ثلاث سنوات القادمة، تطور حسابات الاقتصاد الكلي: الايرادات والنفقات العامة والرصيد الميزانوي، كذا مستوى المديونية العامة والضغط المالي، إلخ.
فيما ينبثق الإطار العام للنفقات متوسطة المدى من الإطار الميزانوي متوسط المدى؛ ويحدد على مدى ثلاث (3) سنوات سقوف الأغلفة الميزانوية الارشادية وتوزيعها بين مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة. كما تستخدم هذه الأغلفة كأساس لإعداد أطر الانفاق متوسطة المدى للقطاعات الوزارية (2024-2026)، وأقساطها السنوية، التي تمثل مشروع الميزانية لكل وزارة فنية.

2. التبويب الميزانوي و المحاسبي للدولة

اعتمدت وزارة المالية تبويبا جديدا بموجب المقرر رقم 2022/1179 المتضمن التبويب الميزانوي و المحاسبي للدولة، تم تطوير هذا التبويب الجديد في بيئة قانونية وتنظيمية حديثة نسبيًا، والتي تقدم مفاهيم جديدة تحدث تغييرات لا سيما فيما يتعلق بأساليب التسيير الميزانوي. و ترتكز على ثلاثة (3) تصنيفات أساسية تشكل نواة تتبلور حولها التصنيفات الأخرى ذات القيمة التحليلية أساسًا: التصنيف البرنامجي، التصنيف الإداري و التصنيف الاقتصادي.

و فضلا عن بعده الميزانوي البحت، فإن هذا التبويب سيسمح بوضع إجراءات التسيير

الجديدة، كما سيسهل توزيع الوظائف التسييرية للبرامج الجديدة بين الهياكل الإدارية.

و في هذا الاطار، يستحدث التصنيف البرنامجي الجديد، ذا الطابع الميزانوي، تسلسلاً هرميًا جديدًا لمسيري الميزانيات، أي مسؤولي البرامج، وينص على تقسيم البرامج إلى مخصصات عملياتية أو تشغيلية تؤدي، بحكم الواقع، إلى خلق مراكز مسؤولية جديدة (مسؤولي برامج و ميزانيات تشعيلية) يحدد هذا التسلسل الهرمي الجديد التنظيم الإداري لهيكلة مختلف أجهزة الدولة.
وبالتالي، يسمح التوبيب الميزانوي بالترابط الجيد بين مكونات التصنيفات المختلفة، كامل يسهل الدمج بين الوظائف التسيرية والإدارية لإرساء إطار للتسيير الميزانوي يتطابق مع أهداف وروح القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

يحدد القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، التصنيف الاقتصادي للنفقات في سبعة أجزاء ميزانوية مقسمة إلى مواد، وبنود، أجزاء فرعية.

تتم التصنيفات الأخرى واحدًا تلو الآخر مزودة بـ "مفاتيح تبويب" تبرز الترابط بين هذه التصنيفات.
تمت مطابقة التبويب الخاص بالإيرادات مع المدونة العامة للضرائب فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية؛ وقد تم تكييفه مع المخطط المحاسبي للدولة، بالنسبة لفئات للإيرادات غير الضريبية. كما تمت مواءمة التبويب الميزانوي للنفقات مع المخطط المحاسبي للدولة على مستوى الأجزاء الفرعية.

3.الاطار المرجعي للرقابة الداخلية على الميزانية العامة للدولة

يهدف الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على ميزانية الدولة إلى تحديد الإطار المنهجي الشامل المطبق على مصالح الدولة المركزية واللامركزية.
يطبق الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على ميزانية الدولة في الوزارات طبقا لأحكام المادة 239 من المرسوم رقم 2019-186 المتضمن النظام العام لتسيير الميزانية و المحاسبة العمومية التي تنص على: "تضع كل وزارة اجراءات للرقابة الداخلية للميزانية و رقابة داخلية محاسبية".
ووفقًا لأحكام المادة نفسها: "تهدف الرقابة الداخلية للمحاسبة ،إلى التحكم في المخاطر الناجمة

عن السعي إلى تحقيق هدف جودة مسك المحاسبة الميزانوية، و استدامة البرمجة واستدامة تنفيذها".

يمثل وضع الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على الميزانية وجوب تنظيم وضبط التسيير، بموجب النصوص التنظيمية ذات الصلة، ويعتبر تنفيذه في الوزارات أحد عناصر تطوير وتحسين أداء القطاع العام.

وفي هذا السياق، تم إعداد مشروع مقرر بشأن الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على الميزانية العامة للدولة، يتم تحضيره و سينشر القريب العاجل

4. التبويب الميزانوي

و يعتبر إعداد ميزانية البرامج على مستوى الأنشطة، الذي قد تم إعداده في إطار قوانين المالية السابقة الخطوة الأولى في مسار وضع ميزانية البرامج، ويجب تدعيمها باعتماد نماذج لبرامج الوزارات، واعداد الأطر الوزارية للنفقات متوسطة المدى و كذا إعداد المشاريع السنوية للأداء.

أ. التخطيط البرامجي

تمثل البرمجة الميزانوية مجموعة متجانسة من الإجراءات التي تعكس سياسة عمومية محددة في أفق متوسط المدى، تنتمي إلى نفس الأبواب الميزانوية. تتكون النشاطات من مجموعة متماسكة من الأنشطة. تنقسم أبواب الميزانية إلى برامج: تتكون برامج الميزانوية من نوعين (2) وهما: البرامج التشغيلية أو "العملياتية" التي تنتج السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات المحددة، والبرامج " الداعمة" التي تدعم ما يسمى "بالبرامج العملياتية"، و التي يجب أن تقتصر على الإجراءات متعددة الوظائف التي تساهم في إنجاز هذه البرامج.

تمهيدًا لمراحل الإصلاح الجديدة، فإن جميع القطاعات المعنية بالبرمجة مدعوة، خلال عام 2024، لاستكمال والتحقق من نماذج برامجهم ، و الإطار الوزاري للنفقات متوسطة المدى و كذا المشاريع السنوية للأداء.

وتأخذ القطاعات والمؤسسات التي لايشملها التخطيط البرنامجي شكل مخصصات ميزانوية وليس من الضرورة أن تحدد هذه المؤسسات أهدافها أو مؤشراتها.

ب.الإطار الوزاري للنفقات متوسطة المدى

يوفر المرسوم رقم 2019-196/ وأ/ وإ ص/ وم، الوارد أعلاه مؤشرات دقيقة لمحتوى الإطار الوزاري للنفقات متوسطة المدى ومسار إعداده. يجب أن تمتثل هذه الوثائق للقيود المالية المحددة في الإطار العام للنفقات متوسطة المدى.

يساهم الإطار الوزاري للنفقات متوسطة المدى في تحسين الأداء والخدمات العامة من خلال توفير إمكانية جيدة لصالح المسيرين تسهل التنبؤ فيما يخص ميزانيتهم المستقبلية. وتهدف الأطر الوزارية للنفقات متوسطة المدى إلى دعم صياغة السياسات العمومية. حيث لا تحتاج توقعاتهم المالية إفراطا في التفاصيل، يؤدي إلى صرف الانتباه عن الأساسيات. وبالتالي، سيختصر بناء الأطر الوزارية للنفقات متوسطة المدى على البرامج والأجزاء الميزانوية .

يتم تعريف هذه الأجزاء بموجب أحكام المادة 18 من قانون النظامي المتعلق بقوانين المالية على النحو التالي: (1) الرواتب والأجور؛ (2) نفقات اقتناء السلع والخدمات. (3) الأعباء المالية للدين والخزينة؛ (4) الإعانات والتحويلات الجارية؛ (5) نفقات استثمارية؛ (6) إعانات وتحويلات رأس المال الخارجي و (7) مصاريف الأخرى. يمكن تقسيم نفقات حسب الأجزاء "نفقات الاستثمار" و "الإعانات وتحويلات رأس المال" حسب طبيعة التمويل (الموارد الداخلية والموارد الخارجية للقروض وهبات المشاريع).

ت. المشروع السنوي للأداء

تنص أحكام المادتين 42 و45 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية على تقديم المشروع السنوي للأداء، ملحقاً بقانون المالية. كما تحدد المادة 30 من نفس القانون محتوى هذا التقرير. ويحدد مسؤول البرنامج الأهداف والنتائج المتوقعة، ويقترح المؤشرات لضمان الأداء ويسعى للسيطرة على تكاليف الموارد اللازمة لضمان النتائج المرجوة. كما يتابع مسؤول البرنامج هذه المؤشرات ويعرض النتائج ويبرر الفوارق ويتخذ التدابير التصحيحية إذا لزم الأمر.

يجب أن تكون هذه الوثيقة في انسجام تام مع الإطار الوزاري للنفقات متوسطة المدى. يكلف المراقبون الماليون الوزاريون بمساعدة الوزارات في تنفيذ إجراءات الإصلاح هذه.

IV. تطبيق التحضير

يعتبر تطبيق "التحضير" المنصة الحديثة التي تم تكييفها لإصلاحات البرمجة الميزانوية، وهي مصممة لدعم إعداد الميزانية وفق منهجي الوسائل والبرامج، كما تسمح بربط الأنشطة مع الاستراتيجيات المقدمة من طرف الحكومة وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة. كما توفر إمكانية عرض التوزيع الجغرافي للنفقات والمراقبة مختلف بنود الإنفاق.

إن محتوى تطبيق التحضير يدخل ضمن مسؤوليات الجهات الفاعلة والمستخدمين.

يمكن الوصول إلى تطبيق "التحضير" من قبل الإدارات المعنية عن طريق الرابط: http://10.1.77.218

.

V. إرشادات لإعداد قانون ميزانية 2024

تعتمد الأهداف الرئيسية المتبعة في اطار إعداد مشروع قانون المالية لعام 2024 على مايلي:

- المساهمة في تحقيق التزامات فخامة رئيس الجمهورية، في توحيد الأنشطة المنفذة في إطار برنامج أولوياتي الموسع، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- البحث عن النجاعة وترشيد الإنفاق والمساهمة في خلق حيز ميزانوي لتمويل أولويات التنمية؛
- احترام الالتزامات التعاقدية المتلعقة بالمشاريع الممولة من طرف شركائنا في التنمية؛
- متابعة دعم مشاريع / البرامج الجارية، مع السهر على احترام قواعد الصرف والتقدم الفعلي لكل منها؛
- الأخذ في الاعتبار بالمشاريع / البرامج الجديدة المدرجة حصرا في خطة الاستثمارات العمومية المصادق عليها؛

يظهر تحليل تنفيذ الميزانية على مدى السنوات الماضية وبالرغم من العديد من التنبيهات ، أن بعض القطاعات الفنية تواصل بعض ممارسات مخالفة للأنظمة المعمول بها في مجال تسيير المالية العامة. تتعلق هذه الممارسات ، من بين أمور أخرى ، بما يلي:

- ابرام التزامات دون تغطية ميزانوية مسبقة؛
- اللجوء إلى ابرام عقود للخدمات كبديل لاكتتاب الموظفين؛

- الإفراط في اللجوء إلى عمليات النقل وتحويل الاعتمادات ، مما يشير إلى عدم ضبط التنبؤ الميزانوي؛
- تراكم متأخرات السداد وتغطيتها على حساب الاعتمادات الميزانوية للسنة الجارية؛
- عدم استغلال الوظيفة المتعلقة بمرجعية السلع؛

تمثل هذه الممارسات ، التي تؤدي إلى تجاوزات غير مبررة في الميزانية ، تقويضا تقو لمصداقية وصدقية تنفيذ الميزانية إلى حد كبير. ولذا أدعوكم إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوضع حد لهذه الاختلالات.
لقد تمت التخصيصات الميزانوية المدرجة في ميزانيات قطاعاتكم لتمويل أنشطة محددة تمت المصادقة عليها إبان إعداد الميزانية.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن ألفت انتباهكم إلى أن تمديدات الميزانوية الممنوحة خلال السنة تهدف إلى تغطية النفقات العرضية ولا يمكن ، تحت أي ظرف من الظروف ، اعتبارها ذات طبيعة دائمة.

فيما يتعلق بمشاريع / البرامج الجارية وبغية البرمجة الرشيدة للاستثمارات، فإن كل وزارة مدعوة لأن تبعث إلينا، مع الميزانية المقترحة لعام 2024، بالمعلومات التالية:

- البيانات والمعلومات التي تسلط الضوء على مساهمة مقترحاتها الميزانوية في تحقيق التزامات فخامة رئيس الجمهورية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- العناصر التبريرية لمدى لرضا الاطراف التعاقدية للمشاريع الممولة بموارد خارجية؛
- حصيلة شاملة عن التنفيذ الفعلي والمالي من 31 ديسمبر 2022 و30 يونيو 2023 لجميع المشاريع / البرامج الخاضعة لإشرافها؛
- وضعية استخدام اعتمـــــادات الاستثمار الممولة من طرف موارد داخلية خلال عام 2024 (ملف المناقصات، قائمة الصفقات الجارية، خطط الشراء العام، إلخ)
- خطة عمل مؤقتة مصحوبة بالميزانية السنوية للعام 2024.

اضافة إلى ذلك و نظرا لضخامة وأهمية الموارد المالية الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في ميزانية الدولة، يتعين على هذه المؤسسات دعم مقترحاتها المتعلقة

بيمزانية 2024، بجملة من المعلومات والوثائق ذات الطابع المالي والغير مالي التالية:

- مشـــروع ميزانية 2023 معتمد من قبل مجلس الإدارة و تقارير نشاط للعام 2022 واعتبارًا من 30 يونيو بالنسبة لسنة 2023؛
- خطة العمل للعام 2024؛
- تطور الموارد الخاصة للسنوات 2020 و2021 و2022
- الوضعيات المالية لعام 2023 المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمصدق عليها من قبل المراقب المالي الوزاري والوصاية الفنية والمالية.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نحيل إليكم مرفقًا، نموذج وثيقة المشاريع لتكملتها من طرف مصالحكم المختصة. ومن هنا فإننا نحض على ضرورة إكمال هذا النموذج بشكل صحيح للسماح بالاستخدام الفعال لمحتواه.

بالنسبة للمشاريع / البرامج التي تستفيد من التمويل الخارجي، من الضروري توفير المعلومات المطلوبة في الوثيقة، ولا سيما الأقساط المتوقعة مفصلة للعام 2024. ويمكن تنزيل هذه الوثيقة من موقع الادارة العامة للميزانية على الإنترنت : www.budget.mr

يجب تبرير مقترحات الإنفاق (التمويل والاستثمار)، باستثناء المقابل التعاقدي والصفقات الجارية، مبررة بالأوقية التقريبية. الأغلفة الارشادية التي سترفق بهذا التعميم ستمثل الأسقف التي تعتبر قاعدةأساسية أثناء التحكيم الميزانوي.

في نهاية إعداد مقترحات الميزانية، سيتعين على المصالح الوزارية المسؤولة عن إعداد الميزانية إضافة الوثائق الداعمة إلى مقترحاتها، والمطبوعة مباشرة من تطبيق "التحضير" وإرسال نسخة إلى المديرية العامة للميزانية و المديرية العامة لتمويل الاستثمارات العمومية و التعاون الخارجي فيما يخص جانب الاستثمارات.

لتسهيل معالجة طلبات الاعتمادات الميزانوية أثناء التحكيم الميزانوي، فإن مشاريع المقترحات الميزانوية لسنة 2024، و الجداول الملحقة الصادرة عن المصالح المختصة يجب أن تتطابق تماما مع التبويب الميزانوي و التوجيهات الواردة في هذا التعميم. سيتم تحديد سقف الاعتمادات غير الموزعة بحد أقصى 3% من ميزانية الدولة ويتم حجزها للنفقات العرضية وغير المتوقعة فقط، تطبيقا للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، وكذلك للنفقات التي ستنجم عن المخاطر المحتملة، و للنفقات المرتقبة خاصة الناتجة عن

آثار تغيير المناخ.
و ستعطى التعليمات اللازمة للمديرية العامة للميزانية من أجل اتخاذ الاجراءات الضرورية لدعم الوزارات أثناء اعداد الأطر الوزارية للنفقات متوسطة المدى و مقترحات مشاريع الميزانيات.

وأخيرًا، من أجل تنفيذ قانون المالية 2024، يجب أن ترسل خطط الالتزام التقديرية للوزارات إلى وزارة المالية بمجرد اعتماد هذا القانون من قبل الجمعية الوطنية، للتمكين من البدء في إعداد خطة للسيولة. ووضع الاعتمادات الميزانوية للعام 2024 حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

ومن أجل تمكيننا من اعداد مشروع قانون المالية لعام 2024 في المواعيد الدستورية، سنكون ممتنين لاتخاذكم التدابير اللازمة لضمان التأشرة على مقترحات الميزانوية الخاصة بكم من قبل المراقب المالي الوزاري المختص، وإحالتها إلينا في موعد أقصاه 25 أغسطس 2023، مصحوبًا بجميع الوثائق ذات الصلة. ويجب إدخال جميع هذه الوثائق في تطبيق ا"التحضير" في الآجال المحددة.

إسلمو محمد أمبادي

الوزير
Le Ministre
République Islamique de Mauritanie - Ministère des Finances

التوزيع:
- و أ؛
- و أ ح / ر ج ؛
- م ع ت إ ع ت خ؛
- جميع مديريات/ و م.

المرفقات:
- الأغلفة المالية التوجيهية
- وثيقة المشاريع (ميزانية المندمجة للاستثمار)